الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ١٧
المعقودة يوم الخميس
٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة ١٧

الرئيس : السيد سينغوي (زمبابوي)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لإستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للإنتشار الوقائي، ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي (تابع)

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.17
15 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لإستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للإنتشار الوقائي، ومقر قوات السلام التابعة للأمم المتحدة (تابع)
مشروعا القرارين A/C.5/51/L.7 و A/C.5/51/L.8

١ - السيد إبيليان (أرمينيا): قدم مشروعي القرارين A/C.5/51/L.7 و A/C.5/51/L.8 وأوصى باعتمادهما دون تصويت.

٢ - اعتمد مشروعا القرارين A/C.5/51/L.7 و A/C.5/51/L.8.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي (تابع)

مشروع القرار A/C.5/51/L.5

٣ - الآنسة بينيا (المكسيك): قدمت مشروع القرار A/C.5/51/L.5 وأوصت باعتماده دون تصويت.

٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/51/L.5.

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للدعم في هايتي (تابع)

مشروع القرار A/C.5/51/L.6

٥ - الآنسة بينيا (المكسيك): قدمت مشروع القرار A/C.5/51/L.6 وأوصت باعتماده دون تصويت.

٦ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/51/L.6.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ (تابع)

(A/C.50/57 و Add.1، و A/50/7/Add.16، و A/51/7/Add.1)

٧ - السيد هانسون (كندا): تحدث نيابة عن استراليا ونيوزيلندا، وأثنى على الأمين العام ومعاونيه لما يبذلونه من جهود لتنفيذ التوجيهات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ لتحقيق وفورات مجموعها

١٥٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة دون أن يكون لذلك تأثير على التنفيذ التام للبرامج والأنشطة المأذون بها. وليست هذه هي المرة الأولى التي تدعو فيها الجمعية العامة إلى مثل هذه الأهداف التي تحمل تناقضا في طياتها. ففي قرارها ٢١٣/٤١ الصادر في عام ١٩٨٦ وافقت الجمعية العامة على توصية فريق الـ ١٨ التي تطلب من الأمين العام خفض العدد الإجمالي لوظائف الميزانية العادية بنسبة ١٥ في المائة خلال فترة ثلاث سنوات وعلى نحو يتلافى الأثر السلبي على البرامج. وهذا الهدف الذي انطوى على إلغاء للوظائف قد تحقق بدرجة كبيرة مما كان مدعاة لإرتياح الجمعية العامة.

٨ - وقال إن من بين الأسباب التي من أجلها تمكن الأمين العام من الإستجابة بسرعة للقرار ٢١٤/٥٠ أن القرار دعا إلى تحقيق جزئي للوفورات من خلال إدارة معدل الشواغر وليس من خلال إلغاء الوظائف. وسوف تعالج مسألة مستقبل الوظائف الشاغرة خلال فترة السنتين الجارية في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩.

٩ - ولا يشكل معدل الشواغر المأذون به لكل من وظائف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة حدا أقصى لا يمكن تجاوزه، مثلما تشترط الجمعية العامة بالنسبة لملاك الموظفين. ذلك أن معدل الشواغر هو أداة لإدارة الموظفين وينظر إليه على أحسن وجه بوصفه هدفا متوسطا يتحقق على مدى الفترة التي ينطبق عليها.

١٠ - لقد تحرك الأمين العام من أجل تحديد الوفورات التي تقع ضمن الصلاحيات المسندة إليه بموجب الميثاق. والقراران ٢١٤/٥٠ و ٢٣٠/٥٠ لا يحدان من سلطته، لأنهما لا ينطويان على تعديل للميثاق. وهناك البعض الذين يأخذون بالرأي القائل بأنه ممنوع على الأمين العام أن يفعل أي شئ لا يؤذن له بأن يفعله وأنه، على العكس من ذلك، ينبغي أن يفعل كل شئ يؤذن له بأن يفعله ولا وسط بين الأمرين يسمح له بحرية التصرف أو استعمال المبادرة. إن البلدان التي يتحدث نيابة عنها لا تشارك في هذا الرأي. ذلك أن للأمين العام حرية التصرف، في حدود سلطة الميثاق والنظام المالي والنظام الإداري للموظفين، في إدارة شؤون الأمانة العامة وتنفيذ ما يراه مناسبا من وفورات. وعلى المنظمة أن تتجه بشكل متزايد نحو ممارسات إدارية تتميز بقدر أكبر من التفويض مثلما هي الحال في كثير من الخدمات المدنية الوطنية.

١١ - ولو لم يتصرف الأمين العام بهذه السرعة، لاضطرت اللجنة الخامسة إلى تقرير خفض في الوظائف أكثر حدة بدرجة كبيرة في عام ١٩٩٧ أو التفكير في إجراء زيادة كبيرة في اعتمادات فترة السنتين مع زيادة بأثر رجعي في الاشتركات المقررة للميزانية العادية لعام ١٩٩٦. وجدير بالذكر أن الوفورات المقترحة يجرى تحقيقها بدون فصل غير طوعي لموظف واحد وبإعادة توزيع ٥٨ موظفا فقط، أي ٦,٢ في المائة من مجموع ٩٣٣ موظفا تأثروا بزيادة معدل الشواغر. ولا يمكن سوى لعدد ضئيل من الخدمات المدنية الوطنية أن يجاري هذه الدرجة من المرونة المؤسسية والاهتمام باحتياجات الموظفين.

١٢ - وأثنى أيضا على مبادرة الأمين العام بإنشاء مجلس للكفاءة واتخاذ إجراءات لتنفيذ الوفورات وتحقيق المكاسب التي حددها المجلس والإدارات في مجال الكفاءة. وقال إن استراليا وكندا ونيوزيلندا تؤيد أعمال المجلس والأمانة العامة ويسرها أن ترى تسجيل نتائج إيجابية بالفعل. وتتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على وجوب أن يكون الغرض الأولى من عمليات استعراض الكفاءة هو التشغيل الكفء للمنظمة في الأجل الطويل بدلا من هدف خفض التكاليف في الأجل القصير. وينبغي إيلاء اعتبار لضمان أن تصبح عمليات الاستعراض هذه سمة مستمرة من سمات إدارة المنظمة. وغنى عن القول أن أي وفورات تنعكس سلبا على إنجاز أهداف البرامج المأذون بها سوف تتطلب إجراء من جانب الجمعية العامة. لذلك فإنه يتفق مع توصية اللجنة الاستشارية بأن يعمل الأمين العام على استكمال تقديراته في إطار تقرير الأداء الأول.

١٣ - وقال إنه لا أساس لما يشعر به بعض الدول الأعضاء من قلق بأن التخفيضات في النفقات المتعلقة بالوظائف والتكاليف الأخرى للموظفين قد تشكل حصة غير متناسبة من الوفورات. فهذه التكاليف التي تشكل أكثر من ٧٥ في المائة من الميزانية تمثل أقل من ٧٥ في المائة من الوفورات، في حين أن التخفيضات في مجال الخدمات الاستشارية والتعاقدية تمثل نسبة من الوفورات أكبر من حصتها النسبية في الميزانية.

١٤ - وأضاف أنه كان من الأفضل للأمين العام أن يحقق نسبة أكبر من الوفورات من خلال إجراء تخفيضات في نفقات الإدارة والتنظيم، مما كان سيتيح موارد أكثر لتنفيذ البرامج. وعلى سبيل المثال، اقترح الأمين العام وفورات بنسبة ٤,٧ في المائة في إدراة الشؤون الإدارية والتنظيمية بينما يبلغ متوسط الخفض الإجمالي في جميع أبواب الميزانية ٥,٥ في المائة. ومن ثم فإن هناك مجالا لإجراء مزيد من التخفيضات في الشؤون الإدارية.

١٥ - وقال إنه ينبغي عرض المقترحات المتعلقة بالوفورات بإسلوب يتميز بقدر أكبر من الشفافية. وأعرب عن تقديره للجنة الاستشارية لما ورد من معلومات تكميلية هامة في مرفقات تقريريها. وكان ينبغي للأمين العام أن يقدم هذه المعلومات في بداية المناقشة وأن يضمنها جدول موجز يبين آثار التخفيضات على الميزانية برمتها حسب الأبواب وأوجه الإنفاق.

١٦ - وفي آيار/مايو ١٩٩٦، شجعت وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا الأمين العام على صياغة مقترحات برنامجية لتنظر فيها الجمعية العامة بغية وقف أو تعديل البرامج والأنشطة التي فات أوانها، أو إعادة ترتيب الأولويات حتى تعكس على نحو أفضل الحالة المتغيرة في العالم. وقد هبطت الاحتياجات التمويلية التقديرية للأنشطة الجديدة المأذون بها من ١٢٠ مليون دولار إلى ٩٠ مليون دولار، وهو هبوط بنسبة ٢٣ في المائة. ويبدو أن الأمين العام يفترض إمكان استيعاب هذه النفقات في عام ١٩٩٦ ولم يقدم أي استراتيجية لتغطيتها في عام ١٩٩٧.

١٧ - وقال إن تحقيق وفورات في الميزانية يتطلب تعاونا وإسهاما نشطا من جانب الهيئات الحكومية الدولية والأمانة العامة. وأنه يتفق مع اللجنة الاستشارية في رأيها الوارد في الفقرة ٤٠ من تقريرها (A/50/7/Add.16) من أنه ينبغي للهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة أن تستعرض برنامج العمل. ذلك أنه ما من منظمة يمكنها أن تستمر في إنجاز نفس البرامج عاما بعد عام دون اعتبار للتغير في الأولويات لدى الذين تقدم إليهم خدماتها. وينبغي للدول الأعضاء أن تقدم إلى الأمين العام التوجيه الذي كثيرا ما يطلبه. ويتعين على الوفود أن تتفاوض بحسن نية حول هذه العملية حتى لو انطوت على تراض بشأن أولوية بعض البرامج والأنشطة التي تراها بالغة الأهمية. ولكن من شأن عملية كهذه أن تؤدى إلى أمم متحدة أقوى وعلى صلة أكبر باحتياجات شعوب العالم كافة. وكبداية ينبغي للجمعية العامة أن تدعو المنظمات الحكومية الدولية التي لم تضطلع باستعراض عميق لعملها إلى أن تفعل ذلك.

١٨ - السيد فانيت (تايلند): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أولى به ممثل كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويود أن يؤكد من جديد إيمانه بوجوب أن تظل عملية الموازنة في الأمم المتحدة محكومة بإحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦.

١٩ - وأضاف أن الإجراءات المتبعة في دراسة واعتماد الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ لم تكن متسقة مع ما كان متبعا في الماضي. وبدلا من قيام الجمعية العامة باعتماد ميزانية معقولة وكافية لتغطية جميع البرامج المأذون بها، على نحو ما فعلت في السابق، نظرت أولا في المبالغ المقرر اعتمادها. وقد ترتبت هذه الحالة نتيجة لتخفيضات الميزانية التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٢١٤/٥٠. والتحدي الماثل الآن يكمن في قبول الجمعية العامة بأن تخفيضات بهذا الحجم لا يمكن أن تتحقق دون أن يكون لها أثر على إنجاز البرامج.

٢٠ - ومضى يقول إنه لا ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل دعوة الأمين العام إلى تنفيذ جميع أحكام القرار ٢١٤/٥٠، التي من الواضح أنها من المتعذر تنفيذها. ولا مفر من إجراء استعراض لبرنامج العمل. غير أن أية عملية استعراض للبرامج الماذون بها بغية إزالة بعضها ينبغي أن تتم بمعرفة الهيئات الحكومية الدولية المعنية. إن ذلك ليس "قرارا تنفيذيا" من جانب الأمين العام. لذلك، فإن وفده، مثل وفود أخرى، يعتقد أن الأمر يتطلب المزيد من المعلومات لمعرفة ما إذا كانت التغييرات المقترحة في تقرير الأمين العام (A/C.5/50/57 و Add.1) هي نتيجة لقرار تنفيذي من جانب الأمين العام أم نتيجة لقرار تشريعي من جانب الجمعية العامة. وقد أعربت اللجنة الاستشارية عن رأي مماثل في تقريرها (A/50/7/Add.16).

٢١ - وأعرب عن قلق تايلند من أن التخفيضات المالية تؤثر على تنفيذ بعض البرامج والمشاريع ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. وهو يشعر بقلق خاص إزاء أثرها على أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي يوفر محفلا مفيدا للمناقشات بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة، والذي توفر دراساته مدخلات وتوصيات هامة لإدماج اقتصاديات البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٢٢ - وقال إن وفده يشعر بقلق أيضا إزاء أثر تخفيضات الميزانية على أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، التي سوف تتأثر معظم مجالات العمل ذات الأولوية لديها تأثيرا سلبيا. وأعرب عن تأييد وفده للتعليقات التي أدلى بها وفدا إندونيسيا والفلبين بشأن أهمية برامج اللجنة في النهوض بالتنمية الإقليمية والتغلب على أوجه التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية. وقال إن تايلند قلقة أيضا من ارتفاع معدل الشواغر نتيجة لتخفيضات الميزانية، وخاصة معدل الشواغر البالغ ١١,٨ في المائة بالنسبة للفئة الفنية، والذي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على إنجاز البرامج المأذون بها.

٢٣ - وقال إن وفده لا يمانع في إجراء عمليات استعراض للكفاءة في الأمانة العامة، وإن كان يتفق مع اللجنة الاستشارية في أن الغرض الأولى لعمليات استعراض الكفاءة ينبغي أن يوجه نحو التشغيل الكفء لأنشطة المنظمة في الأجل الطويل بقدر أكبر من توجيهها نحو هدف تخفيض التكاليف في الأجل القصير. وفي هذا الشأن، يتابع وفده باهتمام أعمال مجلس الكفاءة وإن كان يتفق مع اللجنة الاستشارية في أنه ليس من المستصوب إنشاء شريحة جديدة من البيروقراطية للتعامل مع هذا الأمر. وفضلا عن ذلك، فإنه بينما من الضروري تحقيق فعالية التكلفة ومكاسب في مجال الكفاءة، فلابد من التأكد من توفر موارد كافية لتغطية جميع الولايات المسندة إلى المنظمة بموجب الخطة المتوسطة الأجل.

٢٤ - وقال في ختام كلمته أن وفده يود أن تأخذ أي تخفيضات ترمي إلى تحسين كفاءة الأمم المتحدة أو ترشيد أعمالها، بعين الاعتبار، الأهداف الطويلة الأجل للمنظمة وللمجتمع الدولي. وينبغي عدم تقويض المبادئ والمقاصد التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة. ولا يمكن للمنظمة أن تكون فعالة إلا بالقدر الذي تسمح به الدول الأعضاء أن تكون كذلك عن طريق تزويدها بالموارد اللازمة. وستواصل تايلند، من جانبها، تحمل نصيبها من المسؤولية واحترام التزاماتها المالية بالكامل بموجب الميثاق.

٢٥ - السيد مابورانغا (زمبابوي): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن بند جدول الأعمال المعروض على اللجنة. وقال إنه بينما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢١٤/٥٠، أن يقدم إليها اقتراحات بشأن إمكانية تحقيق وفورات، قررت أيضا ألا يؤدي تحقيق وفورات إلى التأثير على التنفيذ التام للبرامج والأنشطة المأذون بها، وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل لدى تقديم الاقتراحات المتعلقة بتحقيق هذه الوفورات المعاملة المنصفة والعادلة وغير الانتقائية لجميع أبواب الميزانية. وأضاف أنه بغض النظر عما ذكره الوفد الكندي من أن للأمين العام سلطات تقديرية، فإن إدراج هذه الأحكام قد أقنع وفده ووفود أخرى بقبول ذلك القرار. لذلك فإنه يأمل في أن تقوم الدول الأعضاء في الجمعية العامة، قبل تنفيذ أفكار الأمين العام، بدراستها وإقرارها. وبالمثل، فإنه يتوقع ألا يتعارض تفسير الأمانة العامة للنظام الإداري للموظفين مع جوهر قرارات الجمعية العامة.

٢٦ - وقال إنه من الضروري حماية السلطة العليا للجمعية العامة عن طريق ضمان مراعاة أولوياتها واحترامها، وتنفيذ برامجها وأنشطتها المأذون بها على نحو مرض وفي حدود الفترات الزمنية المقررة. لذلك فإن وفده يشعر بالقلق إزاء تعليقات الأمين العام الواردة في تقريره عن أداء البرامج (A/51/128) بأنه حدث

انخفاض في معدل التنفيذ في فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ولم يكن من الممكن ضمان تنفيذ النواتج ذات الأولوية العالية. وقال إن وفده لاحظ أيضا ما أعربت عنه لجنة البرنامج والتنسيق من قلق في تقريرها (A/51/16 (part 1)).

٢٧ - وتساءل عما إذا كان من الحصافة تخفيض كل من الموارد المالية والبشرية بطريقة عشوائية ولكنها عنيفة بالتأكيد والإدعاء بأن المستويات الحالية من الناتج يمكن تحقيقها بموارد أقل، في وقت يتبين فيه من سجل المنظمة في واقع الأمر أنها عاجزة عن بلوغ أهداف الناتج بمستويات أعلى من المدخلات حتى في حالة البرامج ذات الأولوية. كذلك فإنه يعرب عن شكوك وفده فيما إذا كانت الدول الأعضاء سوف تقبل إجراء تخفيضات ضخمة في عدد الموظفين واختيار المساعدة المؤقتة والخبرات الاستشارية والخدمات التعاقدية دون دراسة الأثر المالي والبرنامجي المترتب على هذه التدابير. وتساءل أيضا عما إذا كان من الممكن الحفاظ على التوزيع الجغرافي العادل في فئات الخدمات هذه، وعما إذا كان هناك خطر ماثل في فقدان الذاكرة المؤسسية في بعض الأعمال الهامة التي تنفرد بها برامج الأمم المتحدة وأنشطتها.

٢٨ - وقال إنه ينبغي معالجة هذه الشواغر على نحو واف قبل إمكان إقرار مقترحات الأمين العام. وأن وفده يتفق كل الاتفاق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأنه ينبغي ألا تقدم الجمعية العامة على إجراء عمليات فصل غير طوعي لا لشئ إلا لمجرد تحقيق وفورات في الميزانية، مع الأخذ في الاعتبار أن الجمعية العامة لم تقرر إلغاء الوظائف الثابتة وما زالت لم تنظر في اقترحات الأمين العام بشأن تخفيضات الميزانية. وقال إنه في الوقت نفسه يحث الأمين العام على مواصلة البحث عن وفورات في قطاعات أخرى غير قطاع الموظفين دون الإضرار بإنجاز البرامج.

٢٩ - وأعرب عن قلق وفده إزاء تأجيل البرامج والأنشطة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ولأن كثيرا من هذه الأنشطة تفتقر بشدة إلى التمويل. وبدون توافر معلومات عن طبيعة الحالات. العديدة من التأخير والإرجاء والإلغاء التي يمكن أن تترتب على التدابير المقترحة لتوفير التكاليف والأثر الصافي لذلك على البرنامج، فسوف يكون من المتعذر اتخاذ إجراء بشأن تقرير الأمين العام (A/C.5/50/57 و Add.1). وفي هذا الصدد، يترقب وفده بشغف ردود الأمانة العامة على الأسئلة التي طرحها وفد كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولا ينبغي للتغييرات التي يلزم إجراؤها بالنسبة للمنظمة أن تقلص من قدرتها على تنفيذ البرامج والأنشطة التي أذنت بها الجمعية العامة.

٣٠ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): أعرب عن شكره للوفود والتي أعترفت بالمهمة الصعبة التي تواجه الأمين العام والأمانة العامة. وردا على الأسئلة المطروحة، قال إن المعضلة الأساسية التي أشارت إليها أيضا اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/51/7/Add.1، الفقرة ٥)، هي أن الدول الأعضاء قدرت نفقات البرامج والأنشطة المأذون بها للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ بمبلغ ٧٦٢ ٢ مليون دولار، ولكنها وافقت على مستوى من الميزانية بمبلغ ٦٠٨ ٢ ملايين دولار فقط بينما تنتظر من الأمين العام أن ينفذ بالكامل جميع البرامج المأذون بها، وهو أمر مستحيل ما لم يتغير برنامج العمل.

٣١ - وقال إن برامج عمل الإدارات والمكاتب الوارد في الميزانية البرنامجية قد وضعه مديرو البرامج لتحقيق أهداف البرامج المأذون بها. وفي بعض الحالات، تنظم القرارات بوضوح وعلى وجه التحديد البرامج المأذون بها. وفي حالات أخرى، يكون للبرامج المأذون بها توجه عام وأهداف عامة تتوقع الدول الأعضاء من الأمين العام متابعتها، مانحة إياه حرية التقدير بشأن كيفية تنفيذ الولاية. وفي إطار هذه المعالم، اقترحت التعديلات على برنامج العمل وليس على البرامج المأذون بها. وتطلب تحديد التعديلات على برنامج العمل اشتراك جميع مديري البرامج على أساس التحليل البرنامجي من جانب كل منهم، عاكسين فهمهم لضرورة تنفيذ البرامج المأذون بها على نحو أقل تكلفة وآخذين في الاعتبار خصائص البرامج والأنشطة وكان من الضروري إعادة توجيه وتنظيم برنامج العمل. مع عدم إعطاء أي موظف مسؤولية في ميدان تنقصه فيه الخبرة، والتزام الحرص بشأن ضمان عدم تأثر الأنشطة المستمدة صراحة من سند تشريعي.

٣٢ - وأضاف أنه منذ اتخاذ القرار ٢١٤/٥٠ في أواخر عام ١٩٩٥، تعذر إجراء مشاورات مع الهيئات الحكومية الدولية. ومع ذلك، وبقدر الإمكان، ومع الأخذ في الاعتبار الجدول الزمني لدورة السنتين للاجتماعات الحكومية الدولية، بذلت جهود للتشاور مع هذه الهيئات واسترعاء نظرها إلى التغييرات المقترحة على برنامج العمل.

٣٣ - وترد في الجزء الثاني من الوثيقة A/C.5/50/57/Add.1 قائمة بالتخفيضات المقترحة في شكل مماثل لشكل الميزانية. وتبين القائمة أي الأنشطة أو النواتج أو الخدمات سوف يتأخر تنفيذها أو تخفض أو تلغى أو تؤجل. والأنشطة التي يتأخر تنفيذها سوف تتطلب وقتا أطول لإنجازها ولكنها سوف تنفذ خلال فترة السنتين، أما الأنشطة المخفضة فسوف تنفذ بطاقة مخفضة، والأنشطة الملغاة لم تنفذ، في حين أن الأنشطة المؤجلة سوف تنفذ في موعد لاحق في فترة السنتين الجارية أو في فترة سنتين لاحقة لابد من أخذها في الاعتبار من جانب مديري البرامج لدى صياغة مقترحاتهم المناظرة بشأن الميزانية.

٣٤ - وفي آزار/مارس، كانت نسبة ٧٣ في المائة من الميزانية تتعلق بتكاليف الموظفين. ومن بين التخفيض المقترح بمبلغ ١٥٤,١ مليون دولار، كان مبلغ ٩٩,٣ مليون دولار يتعلق بتكاليف الموظفين. وعلى الرغم من أن بعض الوفود قد أعلنت أنه ينبغي للأمين العام أن يبحث عن مزيد من الوفورات في التكاليف غير المتعلقة بالموظفين، فمن الممكن ملاحظة أن الوفورات المقترحة كبيرة وأنه إذا بذلت جهود لزيادة تخفيض تكاليف التشغيل العامة، فسوف تتعرض عمليات المنظمة لعرقلة حادة. وقد أعطيت مرونة لمديري البرامج لتحديد كيفية تحقيق تخفيضات في تكاليف البرامج المتعلقة بالموظفين وغير المتعلقة بالموظفين. وترى الأمانة العامة أن نسبة ٦٤ في المائة تكاليف موظفين إلى ٣٤ في المائة تكاليف غير متعلقة بالموظفين تشكل توازنا معقولا.

٣٥ - ومضى يقول إنه لتحقيق وفورات مجموعها ١٥٤ مليون دولار حسبما نص قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠، طلب إلى مديري البرامج أن يأخذوا في الاعتبار لدى صياغة مقترحاتهم أن يكون معدل الشواغر لكل من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة ٦,٤ في المائة على الأقل. وجدير بالذكر أنه من أجل الوصول

إلى هذا الرقم، لابد أن يكون معدل الشواغر أعلى خلال فترة السنتين الجارية. واستنادا إلى المقترحات المقدمة، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن متوسط المعدل الإجمالي للشواغر لفترة السنتين الجارية لابد أن يتجاوز ٩ في المائة بالنسبة للفئة الفنية وأكثر من ٧ في المائة بالنسبة لفئة الخدمات العامة. ومن الصعب للغاية التنبؤ بالمستوى العام للشواغر التي ستتحقق لفترة السنتين برمتها، نظرا لأن المعدل يتوقف على مجموعة من العوامل لم يكن سوى بعض منها فقط تحت السيطرة المباشرة للأمين العام ومديري البرامج.

٣٦ - ومن المهم التذكير بأن معدل الشواغر يحسب في نهاية كل شهر وأن كون وظيفة شاغرة لا يعني أنها سوف تلغى أو أنها لن تملأ في المستقبل أو أنها ستجمد خلال فترة السنتين. ومن الواضح بجلاء أنه لا يمكن للأمين العام إلغاء وظائف دون موافقة الجمعية العامة. وعلى أية حال، فإنه نظرا لأن معدل الشواغر يتفاوت من شهر لآخر، فإن أفضل وسيلة لتحليل أثره هي مراعاة المعدل المتوسط على مدى فترة السنتين. وبالإضافة إلى ذلك، يختلف معدل الشواغر بدرجة كبيرة باختلاف مقار العمل واختلاف الإدارات، والأرقام المقدمة ذات طابع عام.

٣٧ - وقد حدد مديرو البرامج عدد الموظفين الزائد عن المستوى اللازم لتكاليف الموظفين من أجل تحقيق معدل أدنى للشواغر بنسبة ٦,٤ في المائة. وبعد دراسة الآثار البرنامجية والمالية تم تشجيع هؤلاء الموظفين على التقدم بطلبات لشغل الوظائف الشاغرة المتوفرة في الإدارات أو المكاتب الأخرى التي سبق أن حققت الوفورات المطلوبة. وكما جاء في الأمر الإداري ST/AI/415 الذي يحدد معايير إعادة التوزيع والفصل، فإن الموظفين الذين لا يمكن وضعهم في مكاتب أخرى، قد يتعين فصلهم من الخدمة، وذلك على الرغم من أن الإدارة تبذل أقصى الجهود لتلافي هذه النتيجة.

٣٨ - وفي هذا الصدد، صرحت بعض الوفود بأنه لما كانت الأمم المتحدة ككل قد حققت مستوى من الشواغر أعلى مما كان مرتقبا، فلم تعد هناك حاجة إلى فصل الموظفين. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن متوسط معدل الشواغر بين شهري كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦ كان أعلى من المتوقع في الفئة الفنية (١١,١ في المائة)، في حين أن معدل الشواغر بالنسبة لفئة الخدمات العامة ما زال دون المطلوب وهو ٥,٨ في المائة. ونظرا لأن معدل الشواغر في بعض المكاتب كان دون الحد الأدنى المطلوب وهو ٦,٤ في المائة فإن القول بأنه لم تعد هناك حاجة إلى فصل الموظفين معناه معاملة هذه الاختلافات بين الإدارات على أنها عوامل دائمة، ومن ثم معاقبة البرامج التي حدث لأسباب مختلفة أن كانت لديها معدلات مرتفعة من الشواغر. وجدير بالذكر أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، لدى التقدم باقتراحات ترمي إلى تحقيق وفورات، أن يكفل تطبيق معاملة عادلة ومنصفة ولا انتقائية على جميع أبواب الميزانية.

٣٩ - وفضلا عن ذلك، من الضروري اكتساب المزيد من الخبرة قبل التقدم باقتراحات بشأن الوسائل الممكنة لاستيعاب الولايات الجديدة. وسوف تقدم هذه الاقتراحات في إطار تقرير الأداء الأول.

٤٠ - وجدير بالذكر أنه في آزار/مارس ١٩٩٦ عندما ناقشت الجمعية العامة إمكانية تجديد ولاية البعثة المدنية الدولية في هايتي وولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الناشئة عن الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا، قدم الأمين العام بيانات عن الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية أشار فيها إلى أنه من المتعذر استيعاب النفقات الإضافية ما لم تقرر الجمعية العامة أي البرامج القائمة ينبغي تخفيضها أو تأجيلها أو إنهاؤها. وعلى الرغم من ذلك الموقف، اتخذت الجمعية العامة قرارين بمد ولاية كل من البعثتين على أن ينفذ "ضمن الموارد القائمة". (وعادة ما تستخدم هذه العبارة عندما تكون المبالغ المطلوبة صغيرة. غير أنه في حالة البعثتين المشار إليهما أعلاه، فإن الأمر يتعلق بملايين كثيرة من الدولارات). وفي الوقت نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قراريها ٢٣١/٥٠ و ٢٣٢/٥٠، أن يقدم اقتراحات بشأن وسائل الاستيعاب الممكنة في الميزانية البرنامجية. وتتوقف إمكانيات الاستيعاب على كثير من العوامل مثل النفقات الفعلية للولايتين الجديدتين والبرامج القائمة فضلا عن التفاوت في أسعار الصرف والتضخم. وعلى الرغم من أنه لا يوجد حاليا ما يدل على إنفاق زائد بسبب الولايتين الجديدتين، فإن ذلك يعزى إلى كثير من العوامل، من بينها الارتفاع الطفيف عن معدل الشواغر المرتقب نتيجة لارتفاع غير متوقع في الشواغر في بعض البرامج خارج نيويورك، وازدياد قوة الدولار مقابل الفرنك السويسري وعملات أخرى، وعناصر أخرى يتعين تحليل عواملها لدى إعداد تقرير الأداء.

٤١ - وقال إن قراري الجمعية العامة ٢١٤/٥٠ و ٢٣١/٥٠ ينطويان على توقعات متناقضة وغير متوافقة: ينبغي تنفيذ كل من الأنشطة الجارية والجديدة دون اعتمادات إضافية؛ وينبغي تخفيض الميزانية البرنامجية من ٢,٧٦ بليون دولار إلى ٢,٦ بليون دولار دون أن يؤثر ذلك على التنفيذ الكامل للبرامج المأذون بها؛ وينبغي تنفيذ الولايات الإضافية ذات الطبيعة غير المتوقعة في حدود الموارد القائمة؛ وينبغي للأمين العام أن يقدم مقترحات بشأن وسائل الاستيعاب الممكنة. ومع ذلك، تعيد الجمعية العامة في فقرات الديباجة من كل قرار، تأكيد القرار ٢١٣/٤١ والقرارت اللاحقة ذات الصلة.

٤٢ - وأضاف أن عملية الميزانية سارت بطريقة غير منتظمة. ذلك أنه بعد إقرار الميزانية البرنامجية الأولية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، طلب إلى مديري البرامج إجراء تعديلات وإعادة تنظيم أعمالهم وإعادة ندب الموظفين. ومن الناحية التقليدية، يتم إعداد الميزانية مرة كل سنتين ويجرى معالجة الأنشطة غير المتوقعة حسب الإجراءات المتبعة. وبينما تدرك الأمانة العامة الواقع السياسي، فمن المهم للدول الأعضاء أن تدرك دلالة وأثر قراراتها على التشغيل المنتظم للمنظمة وعملية الموازنة لديها. وقد أدى الإضطراب الحالي إلى صرف الاهتمام عن القضايا الموضوعية الملحة. وإذا كان للأمانة العامة أن تعالج الورطة التي تواجهها، فإنها تحتاج إلى تأييد وتفهم الدول الأعضاء جميعا.

٤٣ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قدم خمسة ملاحظات تتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧. أولا، من مسؤولية الوفود قبول أو رفض الميزانية المعروضة عليهم حاليا وقدرها ٢,٦ بليون دولار، كليا أو جزئيا. وثمة أنشطة معينة تم تخفيضها أو تأخيرها أو إلغاؤها، ولم تحدث أية محاولة لإخفاء ذلك. وفي ظروف أخرى وأوقات أخرى، تفهمت الدول الأعضاء وقبلت تخفيضات

وتأخيرات وإلغاءات مماثلة. ومما يتنافى مع الواقع الاعتقاد بأنه يمكن للأمانة العامة أن تستجيب لقرارات الدول الأعضاء تخفيض الاعتمادات دون إجراء بعض التغييرات في القائمة الطويلة لما وصفه أحد الوفود بأنه أنشطة. لقد أجرت الأمانة العامة بعض الاختيارات الصعبة، ولكنها حاولت بشعور من الواجب عدم المساس بجوهر الولايات التي صوتت الدول الأعضاء لصالحها. والأمر متروك لها حاليا لتقرير ما تراه.

٤٤ - ثانيا، من المتعذر تحقيق تخفيض قدره ١٥٤ مليون دولار دون تخفيض منـاظر في الموظفين، وعلى الأقل عندما تمثل تكاليف الموظفين أكثر من ٧٠ في المائة من هيكل تكاليف المنظمة. لقد تم تخفيض صيانة المباني حتى العظم، وتم تقييد تكاليف السفر والخدمات الاستشارية لأكثر من عام، ولم يبق أي اختيار سهل. لقد قررت الدول الأعضاء مبلغ الميزانية المطلوب اعتماده، مما كان له عواقب لا مفر منها وقد حرصت الأمانة العامة على الاسترشاد بالنظام الإداري للمنظمة. ولم يكن من السهل أبدا اتخاذ قرارات تمس الأشخاص. لقد اضطرت كثير من الحكومات إلى قبول حالات مماثلة في بلدانها، والأمم المتحدة لا تمثل حالة منعزلة. وجدير بالذكر أن كل إنهاء للخدمة حتى تاريخه كان طوعيا.

٤٥ - ثالثا، إن زيادة الكفاءة عنصر إيجابي. وقد حاولت الأمانة العامة تخفيف أثر تخفيضات البرامج وتأخيرتها وإلغائها من خلال العمل بمزيد من المشقة والفطنة. ولم يكن أي من تدابير الكفاءة مدمرا-بل العكس صحيح. وقد وردت في وثائق الميزانية قائمة طويلة بما تحقق من كفاءات: فقد تم ضغط التقارير، وتوحيد الاجتماعات، وتحسين العمليات، والتوسع في التكنولوجيا، وكل ذلك بغرض أداء المهام المأذون بها على نحو أفضل وبتكلفة أقل.

٤٦ - رابعا، تحاول الأمانة العامة اتباع التوجيهات المقدمة من الدول الأعضاء باستيعاب الولايات الجديدة ضمن الموارد القائمة. ولم تكن هناك أي اقتراحات بإجراء تخفيضات في البرامج أو الأنشطة التي تأكدت فائدتها. وتتعامل الأمانة العامة مع الزيادة في حجم أعمالها. بالموارد نفسها من الموظفين. وهذا هو المقصود من استيعاب الولايات الجديدة "ضمن الموارد القائمة". ولم تبذل أية محاولة لاستيعاب حجم العمل ضمن موارد مخفضة، أو لتخفيض الموارد إلى ما دون ما تم اعتماده. حقا، إنه حقا يوجد ٩٠٠ منصب شاغر في الوظائف الثابتة، ولكن الميزانية العادية تستوعب تكاليف أكثر من ٣٠٠ وظيفة مؤقتة على أساس قصير الأجل، من أجل البعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات المترتبة على الاتفاق الشامل بشأن حقوق الإنسان في غواتيمالا. ولم تكن الأمانة العامة تتوقع أن تدعم هاتين البعثتين، ولكنها تواصل القيام بذلك لأن الدول الأعضاء قد مدت ولاية كل منها.

٤٧ - وثمة عامل ساعد على استيعاب تكاليف الولايات الجديدة وهو ارتفاع سعر دولار الولايات المتحدة مقابل الفرنك السويسري. وسوف يناقش ذلك مرة أخرى في تقرير الأداء الأول، عند مواصلة دراسة استيعاب التكاليف.

٤٨ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال ردا على الطلبات المقدمة من ممثلي كندا وكوستاريكا والمكسيك أنه سيقدم ملاحظاته كتابة وأن المعلومات التي طلبتها مجموعة الـ ٧٧ والصين سوف تعرض في شكل جدول في جلسة لاحقة.

٤٩ - الآنسة بويرغو رودريغز (كوبا): طلبت إلى الرئيس أن ينظر في السماح بعرض ردود وتعليقات الدول الأعضاء بشأن بيان وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم وبيان المراقب المالي في جلسة رسمية.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/51/32، و A/51/253، و A/51/268 و Coor.1، و A/51/337، و A/51/125)

٥٠ - السيد كيم بونغ هيون (جمهورية كوريا): قال إنه وفقا للمعلومات المقدمة من الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، أن الموارد من الموظفين اللازمين لخدمات المؤتمرات قد تم تخفيضها بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا، بما ينطوي على فقدان ٢٩١ وظيفة، على الرغم من الزيادة الكبيرة في الطلب على هذه الخدمات. وأضاف أن وفده يرى أن الاختلاف بين الطلب على خدمات المؤتمرات والقدرة على تلبية ذلك الطلب ينجم في جانب منه عن المفارقة الواردة في تقرير الأمين العام (A/C.5/50/57/Add.1): إذ كيف تُفرض تخفيضات على الميزانية وفي الوقت نفسه تنفذ جميع البرامج والأنشطة المأذون بها. ولا يمكن للمكاسب في مجال الكفاءة ونواحي التقدم التكنولوجي التي أشار إليها الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم أن تسد الفجوة الآخذة في الاتساع بين القدرة والطلب على خدمات المؤتمرات. وأعرب عن قلق وفده من أن ذلك قد يؤدي إلى تدهور في نوعية خدمات المؤتمرات. وأشار إلى التغيير الجذري في فروض التشغيل الوارد ضمنا في الملاحظة التي أدلى بها ممثل الصين في المناقشة بشأن البند ١١٦ من جدول الأعمال، والذي قال إن وضع سقف تحكمي للميزانية لا يمكن بحال من الأحوال أن يؤدي إلى التنفيذ الكامل لبرامج وأنشطة الأمم المتحدة.

٥١ - وعلى الرغم من التحديدات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠، فإنه لابد من الاهتداء إلى طريقة لحل المشكلة الماثلة في زيادة الطلب على خدمات المؤتمرات وتقلص قدرة هذه الخدمات. وفي هذا الصدد، حث الأمانة العامة على أن تبذل أقصى ما في وسعها لتحقيق قدرا أكبر من الكفاءة في إدارة خدمات المؤتمرات عن طريق الأخذ بتحسينات مثل استخدام شبكة الإنترنت ونظام الأقراص الضوئية، وإبراز أهمية التعاون من جانب الدول الأعضاء في تحقيق توازن أفضل بين الطلب على خدمات المؤتمرات وقدرتها.

٥٢ - ولاحظ بشعور عميق من القلق أن الإحصاءات الواردة في الفقرة ٤٤ من تقرير لجنة المؤتمرات (A/51/32)، والتي تفيد أن تكلفة انتاج صفحة واحدة من الوثائق باللغات الرسمية الست تبلغ ٩١٦ دولارا، يمثل ٦٠٢ دولارا منها تكلفة الترجمة التحريرية. وقال إن هذه الفقرة تفيد أيضا أن تكلفة عقد جلسة واحدة تبلغ ٥٣٣ ٤ دولارا تمثل تكلفة الترجمة الشفوية ١٩٤ ٤ دولارا منها. وفي ضوء الصعوبات الحالية في

ميزانية المنظمة، ينبغي أن تتعاون الدول الأعضاء والأمانة العامة من أجل الحد من كمية الوثائق المنتجة والاهتداء إلى طريقة لخفض تكاليف الجلسات.

٥٣ - وقال إن تقرير لجنة المؤتمرات يلاحظ أيضا أن التأخير في بدء بعض الجلسات ينطوي على نفقات إضافية كبيرة. وأعرب عن ترحيب وفده بالممارسة الجديدة التي تقضي ببدء الجلسات في موعدها، وقال إنه يأمل في أن تستمر هذه الممارسة وأن تتبع أيضا في الجلسات غير الرسمية.

٥٤ - وقال إن وفده يشارك لجنة المؤتمرات قلقها من أن متوسط معامل الاستفادة الإجمالي لدى الهيئات التي شملتها العينة الأساسية الواردة في الوثيقة A/AC.172/1996/3 كان أقل من ٨٠ في المائة. وقال إنه يؤيد في هذا الصدد طلب اللجنة الوارد في الوثيقة A/51/32 بأن يتشاور رئيسها مع رؤساء الهيئات التي ينخفض معامل الاستفادة لديها عن الرقم المرجعي المقرر فيما يتعلق بالموارد المخصصة لها على مدى الدورات الثلاث الماضية، بغية التقدم بتوصيات مناسبة لتحقيق أمثل استفادة بموارد خدمة المؤتمرات.

٥٥ - وأخيراً، قال إن وفده ينضم إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الروسي، ووفود أخرى، في التعبير عن قلقه من أن تسجيل الاجتماعات غير الرسمية غالبا ما يتم بدون موافقة مسبقة من الدول الأعضاء المعنية. وأعرب عن أمله في أن تقدم الأمانة العامة تفسيرا لذلك وأن تتخذ التدابير اللازمة لمنع حدوثه مرة أخرى.

٥٦ - الآنسة بويرغو رودريغز (كوبا): انتهزت فرصة وجود الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية وقالت إنها تفضل، كمسألة شكلية، عدم فصل كوبا عن مجموعة الـ ٧٧ على نحو ما فعل في أكثر من مناسبة لدى تقديم بعض ردوده على أسئلة من الدول الأعضاء. وأضافت أنها ستكون ممتنة إذا أخذت الأمانة العامة بعين الإعتبار في المستقبل تكوين مختلف مجموعات البلدان لدى ردها على الأسئلة المقدمة من الوفود، وأن تقيم بنية ردودها على نحو من شأنه تلافي ظهور تفسيرات مغرضة.

٥٧ - وفيما يتعلق بالبند ١١٨ من جدول الأعمال، أعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلت به كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين. وقالت إن خدمات المؤتمرات تقوم بدور حيوي في أعمال المنظمة، وأن العمل بدونها أو تخفيض الموارد المخصصة لهذا الغرض من أجل تحقيق وفورات ستكون له عواقب بالغة الضرر. كما أن التقدم السريع في المفاوضات التي تجرى في الأمم المتحدة سوف تتوقف أيضا على النوعية التي تقدم بها خدمات المؤتمرات ودقة توقيتها وكفاءتها. ويرى وفدها أن من الضروري إجراء تمحيص بعناية بالغة للاقتراحات الرامية إلى إجراء تخفيضات في هذا المجال. وقالت إن تخفيضات الميزانية المنصوص عليها في القرار ٢١٤/٥٠ مؤقتة ولا تأخذ المستقبل في اعتبارها، ويبقى أن يتضح أن التدابير التي اقترحتها الأمانة العامة سوف تؤدي إلى قدر أكبر من الكفاءة وتعوض في الوقت نفسه عن العواقب السلبية في أنشطة خدمات المؤتمرات.

٥٨ - وأضافت أن مبدأ عالمية الأمم المتحدة ينبغي أيضا مراعاته في أنشطة خدمات المؤتمرات. وإنه لا يمكن لوفدها أن يسمح بأن تؤدي تخفيضات الميزانية إلى انتهاك روح ونص القرار ١١/٥٠ وبأن تؤدي بالمنظمة نحو أحادية اللغة التي لن تقبلها كوبا حتى ولو كانت الأسبانية هي اللغة السائدة.

٥٩ - وقالت إن كوبا درست بعناية تقرير لجنة المؤتمرات (A/51/32) وتعتقد أن التوصيات الواردة فيه تصلح لأن تكون أساسا جيدا لقرارات الجمعية العامة. ويؤيد وفدها أيضا التوصيات الواردة في الفقرات ٢٠ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من ذلك التقرير. وفيما يتعلق بالجدول المقدم لكي توافق عليه الدول الأعضاء، تود كوبا أن تعرف السبب في عدم إدراج الحلقة الدراسية الإقليمية الكاريبية للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وكذلك السبب في عدم إدراج أي اعتماد لخدمات المؤتمرات من أجل هذه الحلقة على نحو ما ورد في الفقرة ١٧ من التقرير. وفيما يتعلق بالفقرة ٢١، تتساءل كوبا عما إذا كانت تنطوي على أي تغيير في الممارسة الجارية، وماذا ستكون النتائج بالنسبة لاجتماعات الهيئات التي مُنحت استثناءات، وتتساءل كوبا أيضا عما سيكون الوضع إذا لم تقدم لجنة المؤتمرات توصية محددة. وإلى أن يقدم رد على هذه الأسئلة، فسوف يكون من المتعذر اتخاذ موقف بشأن تلك التوصية.

٦٠ - وبالنسبة للاستفادة من موارد خدمات المؤتمرات، قالت إن وفدها يشارك لجنة المؤتمرات فيما أعربت عنه من قلق في الفقرة ٣٠ من تقريرها إزاء واقع أن معاملي الاستفادة الإجمالي والمتوسط من هذه الخدمات كانا دون ٨٠ في المائة. وفي هذا الصدد، يشجع وفدها لجنة المؤتمرات وأمانة مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم على إجراء حوار نشط مع رؤساء وأمانات الهيئات الحكومية الدولية التي لديها معاملات استفادة دون الرقم المرجعي. وقالت إن وفدها سوف يؤيد التوصيات الواردة في الفقرات ٤٥ و ٤٧ و ٤٩. وأن كوبا تود، بشأن هذا الموضوع، أن تعرف ما إذا كانت العينة الأساسية قد شملت مجلس الأمن نظرا لأنها قد أوضحت في مناسبة أخرى أن أساليب وإجراءات عمل مجلس الأمن تنطوي على انتفاع غير كفء بخدمات المؤتمرات.

٦١ - وأضافت أنه من المسلم به عامة أن تقديم خدمات المؤتمرات إلى اجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرار لدى الهيئات الحكومية الدولية. وتشارك كوبا لجنة المؤتمرات فيما أعربت عنه من قلق في الفقرة ٥٧ من تقريرها من أن ٣٥ في المائة من طلبات خدمات الترجمة الشفوية لهذه الاجتماعات لم يستجب لها. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدها التوصية الواردة في الفقرة ٥٨ من ذلك التقرير، وإن كانت بمثابة دواء مسكن للحالة الجارية ولا تمثل حلا حقيقيا للمشكلة. وتدرك كوبا أن الحل يكمن أساسا في أيدي الدول الأعضاء وتقترح تناول المسألة مرة أخرى في سياق المفاوضات بشأن الميزانية البرنامجية.

٦٢ - وذكرت أن كوبا أحاطت علما بالفقرتين ٦٤ و ٦٥ من تقرير لجنة المؤتمرات بشأن نظام محاسبة تكاليف خدمات المؤتمرات وتنتظر باهتمام صدور التقرير الكامل الذي من المقرر أن تقدمه الأمانة العامة

بشأن الموضوع، وكذلك تقرير اللجنة الاستشارية المتصل بهذا الأمر. غير أنها تود في هذا الشأن أن تنوه بقرار الجمعية العامة ٢٢٢/٤٣ باء الذي أوضح أنه ليس للجنة المؤتمرات اختصاص في شؤون الميزانية.

٦٣ - وفيما يتعلق بمراقبة الوثائق والحد منها، فقد أحاطت كوبا علما بنتائج استخدام مستنسخات المحاضر الحرفية غير المحررة في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولكنها ترى لا ينبغي استخلاص نتائج نهائية متعجلة قبل توفر جميع المعلومات اللازمة لتبرير استخدامها. وفي هذا الصدد، تؤيد كوبا التوصية الواردة في الفقرة ٨٨ من تقرير لجنة المؤتمرات. وبالنسبة لاستخدام تكنولوجيات جديدة للوصول إلى وثائق الأمم المتحدة، ترى كوبا أنه وإن كان من شأن هذه التكنولوجيات أن تساعد على تقليص حجم الوثائق المنشورة، فإنه ينبغي أن تستمر في كونها خدمة إضافية وليست حلا مصطنعا لمشكلة نقص الموارد المتاحة لخدمات المؤتمرات لتنفيذ ولاياتها. وأن محاولات إقامة هذه الآلية بوصفها السبيل الوحيد أمام الدول الأعضاء للوصول إلى الوثائق معناها أن تنقل إلى هذه الدول تكاليف الطباعة التي تتكبدها الأمانة العامة.

٦٤ - وفيما يتعلق بسياسة المنشورات في الأمم المتحدة، تترقب كوبا بمزيد من الإهتمام التقرير الذي ستقدمه وحدة التفتيش المشتركة بشأن الموضوع. وتأمل أن تتمكن الجمعية العامة أخيرا في هذه الدورة من إجراء تحليل متعمق للوثيقة A/C.5/48/10.

٦٥ - وأعربت عن اندهاش وفدها لقيام الأمانة العامة بتسجيل مشاورات غير رسمية. وقالت إنها تتفق في هذا الشأن مع المتكلمين الآخرين على أن هذه الممارسة تعوق الحوار وتقوض الثقة بين الوفود والأمانة العامة. وسوف تنتظر باهتمام ردودا على هذا السؤال.

٦٦ - السيد الزميتي (مصر): قال إن وفده يؤيد التعليقات التي أدلى بها ممثل كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين ويؤكد من جديد أهمية تعدد اللغات في الأمم المتحدة. وأضاف أنه ينبغي تطبيق التكنولوجيات الجديدة مع مراعاة المساواة بين جميع اللغات الرسمية.

٦٧ - وأعرب عن ترحيب وفده بتوصية لجنة المؤتمرات في الفقرة ٢٠ من تقريرها (A/51/32) وأن أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسة التي تقضي بعدم عقد اجتماعات لهيئات الأمم المتحدة أثناء احتفالات المسلمين بعيد الفطر الذي يأتي عقب نهاية شهر رمضان وكذلك عيد الأضحى.

٦٨ - وقال إن وفده يرحب بارتياح بالتدابير المتخذة لتحسين نوعية الترجمات ويأمل في ألا تدخر دائرة الترجمة العربية جهدا لتنفيذ اقتراحات مصر بشأن تحسين مستوى اللغة العربية في الأمم المتحدة. وينبغي تقديم تقرير سنوي إلى لجنة المؤتمرات بشأن التقدم المحرز في هذا الشأن، والتدابير المتخذة لتنسيق أعمال المصطلحات في دائرة الترجمة العربية مع وفود البلدان العربية. وبالنسبة للاستخدام

التجريبي المحتمل لمستنسخات المحاضر الحرفية غير المحررة، من الضروري الاستمرار في تقديم المحاضر المعتادة بالإضافة إلى المستنسخات.

٦٩ - وقال إن مصر تترقب باهتمام خطة الأمانة العامة لربط جميع بعثات الدول الأعضاء في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي بنظام الأقراص الضوئية على نحو ما نصت عليه الجمعية العامة في الفقرة ٣ من القرار ٥٠/٢٠٦ دال. ومن الضروري الاستمرار في تقديم الوثائق المطبوعة لحين أن تتوفر أمام جميع البلدان النامية إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الجديدة ولحين توفر جميع الوثائق إلكترونيا باللغات الرسمية الست.

٧٠ - وأضاف أنه يشارك المتكلمين السابقين قلقهم بشأن استخدام التسجيلات الصوتية في المشاورات غير الرسمية، وخاصة في الحالات التي تستخدم فيه هذه التسجيلات في التشكيك في أعمال الموظفين.

٧١ - السيد الصعصوة (اليمن)، يؤيده السيد القزاز (السعودية): قال إنه يؤيد التعليقات التي أدلى بها ممثل كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وأكد أهمية احترام المساواة بين اللغات الرسمية الست وتحسين نوعية الترجمات، وخاصة إلى اللغة العربية. وأيد استخدام التكنولوجيات الجديدة، ولكنه يرى أنه لحين توفر إمكانية الوصول إليها أمام جميع البلدان النامية ينبغي للوثائق أن تظل تنشر في شكل مطبوع. وينبغي تقديم مساعدة إلى البلدان النامية لتمكينها من استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة.

٧٢ - وأضاف أنه ينبغي أن تكفل الأمانة العامة عدم عقد أي اجتماعات لهيئات الأمم المتحدة في احتفالات المسلمين بعيدي الفطر والأضحى، على نحو ما أوصت به لجنة المؤتمرات في الفقرة ٢٠ من تقريرها.

٧٣ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به وفد كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وأعرب عن تقديره للأمانة العامة لما تواجهه من صعاب في تقديم خدمات المؤتمرات في وقت يشهد أزمة مالية ورغم الزيادة في عدد الاجتماعات. ومع ذلك، ينبغي ألا تتأثر تعددية اللغات في المنظمة لأن ذلك يهيئ الفرصة أمام كل الشعوب للتعبير آرائها باللغات الرسمية الست ويكسب الأمم المتحدة طابعها الدولي.

٧٤ - ولاحظ إنخفاض خدمات المؤتمرات باللغات الرسمية الست بالنسبة لاجتماعات المجموعات الإقليمية. واسترعى الانتباه في هذا الصدد إلى الفقرتين ٥٣ و ٥٨ من تقرير لجنة المؤتمرات (A/51/32) ودعا إلى تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرتين. وفي حين يعترف وفده بالمجهود الضخم الذي يبذله موظفو خدمات المؤتمرات في مختلف المجالات، فإنه يوضح أيضا-وخاصة فيما يتعلق بالمحاضر الموجزة والنشرات الصحفية، أنه من الضروري التحقق من البيانات الأصلية للممثلين قبل إصدار هذه الوثائق. فقد لوحظ أن النشرات الصحفية تستند في أغلب الأحيان إلى ترجمات إلى اللغة الإنكليزية.

٧٥ - وقال إن وفد الجمهورية العربية السورية يعتبر الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة مسألة غاية في الأهمية وأعرب عن أمله بإدخالها في جميع اللغات على السواء، ولاسيما اللغة العربية. غير أن استخدام نظام الأقراص الضوئية وشبكة الإنترنت لا ينبغي أن يشكل بديلا للوثائق التقليدية، على نحو ما أشير إليه في الفقرة ٩٥ من تقرير لجنة المؤتمرات. ويتفق وفده أيضا مع التقرير في الفقرة ٩٦ التي تتناول تيسير إمكانية وصول البلدان النامية إلى نظام الأقراص الضوئية بجميع اللغات الرسمية، وفقا للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٠ دال المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

٧٦ - وأكد أن الجمهورية العربية السورية تعلق أهمية كبيرة على تحسين نوعية الترجمات إلى جميع اللغات، وخاصة اللغة العربية، لذلك فهي تطلب من الأمين العام فحص التعبيرات المستخدمة في الترجمات إلى اللغة العربية. وينبغي تلافي الترجمة الحرفية للنصوص إلى اللغة العربية، وذلك بصفة رئيسية لأن النصوص المترجمة ترسل لاحقا إلى عواصم الدول حيث تعتبر مصادر مهمة للمعلومات من أجل عملية اتخاذ القرار. وينبغي أخذ عنصرين هامين في الإعتبار: دورات تنشيطية مستمرة للمترجمين التحريريين والشفويين وتوحيد التعبيرات، وبعبارة أخرى استخدام تعبيرات متفق عليها ترمي إلى تحقيق قدر أكبر من الوضوح.

٧٧ - وقال إن الجمهورية العربية السورية تشارك مجموعة الـ٧٧ والصين قلقها بشأن الفقرة ١٢٤ من تقرير لجنة المؤتمرات، أي مسألة التسجيل الصوتي للمشاورات غير الرسمية دون علم الدول الأعضاء. وينبغي إبلاغ الدول الأعضاء رسميا أي الاجتماعات قد تم تسجيلها وبناء على طلب مَن. ومن الضروري الحفاظ على روح الثقة المتبادلة الي تميزت بها دائما العلاقات بين الأمانة العامة والدول الأعضاء.

٧٨ - وبالنسبة لجدول المؤتمرات، يؤيد وفد الجمهورية العربية السورية الطلب الوارد في الفقرة ٢٠ من تقرير اللجنة بعدم عقد أي جلسات في الأعياد الإسلامية وذلك لأن هذه الأعياد على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لعدد كبير من الدول الأعضاء، وأنه ينبغي اتخاذ ترتيبات مماثلة عند إعداد جدول المؤتمرات والاجتماعات في المستقبل. وأخيرا، رحب بقرار الجمعية العامة الإلتزام بالجدول وعدم عقد جلسات ليلية من أجل تحقيق وفورات.

٧٩ - السيد زاهد (رئيس لجنة المؤتمرات): قال إن من بين الاهتمامات المستقرة لدى لجنة المؤتمرات ضمان تقديم خدمات مؤتمرات عالية النوعية واستخدامها بكفاءة وفعالية بقدر الإمكان. وأعرب عن إمتنانه لأن أعضاء اللجنة الخامسة يؤيدون أنشطة لجنة المؤتمرات وسير العمل المبين في الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة.

٨٠ - وقال إنه في ضوء القيود المالية الحالية، يرحب بروح التعاون والانضباط التي أبدتها الأمانة العامة والوفود على السواء. ويمكن للدول الأعضاء في الواقع أن تقوم بدور هام في تعزيز الانتفاع الفعال بخدمات المؤتمرات، وخاصة من خلال ضمان بدء الاجتماعات واختتامها في الوقت المحدد. والواقع أننا

شهدنا بالفعل قدرا أكبر من الدقة في المواعيد في الجلسات العامة للجمعية العامة وفي جلسات اللجنة الخامسة. وأعرب عن أمله في أن يستمر هذا الإتجاه وأن ينتشر في المنظمة. وأعرب أيضا عن ثقته في أن الأمانة العامة والدول الأعضاء سوف تبذل المزيد من الجهود لزيادة انتفاعها بموارد المؤتمرات الشحيحة.

٨١ - وقال إنه يود أن يطمئن أعضاء اللجنة بأن الحوار والمشاورات التي تردد عنها الكثير في تقرير لجنة المؤتمرات وخلال المناقشة والتي هي في غاية الأهمية بالنسبة لأعمال اللجنة سيجرى الحفاظ عليها وتعزيزها في المستقبل. وقال إنه يود أن يسجل إمتنانه العميق لموظفي مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم على ما يبدونه من تعاون وتأييد، وكذلك إمتنانه باسم لجنة المؤتمرات لأعضاء اللجنة الخامسة لاهتمامهم بأعمال اللجنة.

٨٢ - السيد سيفان (الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمر وخدمات الدعم): ردا على الأسئلة التي طرحت أثناء المناقشة العامة، قال إنه يطمئن الدول الأعضاء بأن الأمانة العامة تلتزم كل الإلتزام بمبدأ المساواة بين اللغات الرسمية الست في المنظمة ولغتي العمل بها.

٨٣ - وردا على الأسئلة المطروحة بشأن التسجيل الصوتي للمشاورات غير الرسمية، قال إن الممارسة في اللجان الرئيسية كانت كالتالي: لم تتم أي تسجيلات صوتية في اللجنة الخامسة لأي من مشاوراتها غير الرسمية. غير أن اللجنة طلبت، خلال الدورة الخمسين، خدمات مؤتمرات كاملة، بما في ذلك التسجيلات الصوتية، لسبعة اجتماعات غير رسمية مخصصة لمناقشة النهج الموضوعي لبنود جدول الأعمال التي تتناول نزع السلاح والأمن الدولي. وقد جرت المشاورات غير الرسمية التي عقدتها كل من اللجنة الثالثة وأحد أفرقتها العاملة خلال الدورة ذاتها أثناء تعليق جلسة رسمية أو بعد تلك الجلسة مباشرة. واستمر التسجيل الصوتي خلال المشاورات غير الرسمية بناء على طلب أمين سر اللجنة لضمان الدقة في ملاحظات الأمانة، التي ستكون بمثابة الأساس الذي تستند إليه إجراءات المتابعة. ونظرا للطبيعة السرية للشرائط، لم يحدث على الإطلاق نسخها أو تقديمها لأحد. ولعدم وجود اعتراضات على هذا الإجراء، كان هناك افتراض بأنه ليس من الضروري الحصول على إذن آخر بتسجيل الاجتماعات.

٨٤ - وقال إنه تم خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة، تسجيل تلقائي لجميع المشاورات غير الرسمية للجنة الخامسة مع خدمات مؤتمرات كاملة وذلك وفقا للممارسة المتبعة، الأمر الذي أعتبر مفيدا للمكاتب الفنية التي تساعد اللجنة. وفي حالة اللجنة السادسة، طلبت تسجيلات لاجتماعات الأفرقة الفرعية غير الرسمية المنشأة لتوحيد المقترحات. وقد أفادت التسجيلات في التأكد من مواقف الوفود في حالات الشك.

٨٥ - وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه في آب/أغسطس السابق، أوصت لجنة المؤتمرات بعدم إجراء أي تسجيلات صوتية للمشاورات غير الرسمية لأية هيئة حكومية دولية ما لم تقرر الهيئة غير ذلك. وفور اتخاذ قرار بشأن هذه التوصية، تم الإيعاز بذلك إلى جميع أمانات اللجان وتم اتباع هذه القاعدة منذ ذلك الوقت.

٨٦ - وقال إنه أخذ علما بجميع الآراء التي أعربت عنها كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين وغيرها من الوفود بشأن أهمية تقديم خدمات مؤتمرات كافية إلى المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى من البلدان الأعضاء. وأضاف إنه يتفق مع ممثل بوليفيا في البيان الذي أدلى به نيابة عن مجموعة ريو من أن خير وسيلة لمعالجة المسألة هي التخطيط لهذه الاجتماعات ضمن برامج عمل الهيئات غير الحكومية، على نحو ما طلبت لجنة المؤتمرات. غير أن الدول الأعضاء وليست الأمانة العامة هي التي لديها سلطة الموازنة لتقرير المستوى المناسب لخدمات المؤتمرات التي ينبغي تقديمها لهذه الاجتماعات، ومن ثم فإن لها أن تتخذ قرارا بتوافق الآراء وأن توفر الموارد اللازمة. وإذا اقتنعت الدول الأعضاء بأن اجتماعات المجموعات الإقليمية والمشاورات غير الرسمية تنطوي على أهمية حاسمة من أجل اتخاذ قرارات في الاجتماعات الرسمية، فإن عليها أن تتحمل مسؤولية ما يترتب من نفقات في تقديم خدمات المؤتمرات إلى هذه الاجتماعات والمشاورات. وجدير بالذكر أيضا أنه تم خلال عام ١٩٩٦ تقديم خدمات مؤتمرات إلى عدد من الاجتماعات الثنائية (٧٥١) أكبر من تلك التي عقدت في الفترة نفسها من عام ١٩٩٥. (٧٠٣).

٨٧ - وردا على الأسئلة التي طرحتها كوستاريكا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، قال إن خمسة أفرقة عمل مفتوحة العضوية وتابعة للجمعية العامة عقدت ٢١٩ جلسة في عام ١٩٩٦ بتكاليف افتراضية قدرها ٥٠٠ ٩٨٥ دولار، وبلغت تكاليف الوثائق ذات الصلة (٩٩٥ صفحة) ٤٢٠ ٩١١ دولارا. وبالنسبة للسؤال الذي طرحته أيرلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والمتعلق بإدراج الاجتماعات المتوقعة للأفرقة العاملة في جدول عام ١٩٩٧، سوف تبذل جهود لاستيعاب احتياجات الأفرقة شريطة ألا تتداخل هذه الاجتماعات وأن يتميز أعضاء الأفرقة بالمرونة إزاء جدولة الاجتماعات.

٨٨ - وقال إنه يشارك جامايكا ومجموعة الـ٧٧ قلقها من أن تخفيضات الميزانية قد عملت على تأخير تنفيذ بعض مشاريع الابتكارات التكنولوجية. وحتى التحسينات التكنولوجية التي أجريت سرعان ما أصبحت بالية بسبب نقص الأموال اللازمة للارتقاء بمستواها. وترجع حالات التأخير إلى الحاجة إلى مواصلة تقديم الخدمات الجوهرية إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء. ومع ذلك، يجرى الإهتداء إلى سبل للتقدم في هذه المجالات التي من شأن التكنولوجيا الأكثر تقدما أن تحقق فوائد مباشرة من حيث نوعية الخدمة والإنتاجية شريطة توفر الأموال اللازمة.

٨٩ - وبالنسبة للسؤال الذي طرحه الإتحاد الروسي، فإن واقع قيام بعض المترجمين بكتابة نصوصهم على الطابعات قد أدى إلى تخفيض الموارد اللازمة للتجهيز اللاحق للنصوص (تم إلغاء ١٣ وظيفة في وحدات تجهيز النصوص أو أعيد توزيعها في عام ١٩٩٦). وفضلا عن ذلك، فإن الربط الشبكي بين مراكز عمل المترجمين قد أتاح لهم إمكانية أسرع وأوسع للوصول إلى قواعد بيانات المواد المرجعية والمصطلحات. وأخيرا، من شأن المكونات المادية التي يجرى شراؤها أن تتيح الانتقال إلى ترجمات بمساعدة الآلات. وفي حين مازالت البرامج اللازمة لهذا العمل في مرحلة التطوير، يجرى اختبار مجموعات متوفرة من البرامج من أجل تحديد البرنامج المناسب للأمم المتحدة، وهي خطوة من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة الإنتاجية. غير أنه

جدير بالذكر أن الموارد البشرية مازالت ضرورية حتى في بيئة مجهزة بالحواسيب. وإن زيادة الكفاءة سوف تتطلب استثمارا في ذلك المجال أيضا.

٩٠ - وقال إن الأمانة العامة نجحت في ربط شبكة الإنترنت بنظام الأقراص الضوئية في وقت مبكر عن المتوقع، بحيث يمكن الآن الرجوع إلى جميع الوثائق الرسمية للمنظمة بالاتصال المباشر بالحاسوب. وسوف يكون الوصول الإلكتروني إلى الوثائق أقل تكلفة وأوسع إنتشارا، نظرا لأن نحو ١٢٠ بعثة دائمة وبعثة مراقبين في نيويورك قد تم ربطها بشبكة الإنترنت عن طريق الإتصال الهاتفي بوحدة الخدمة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وليس معنى ذلك أنه سيكون من الممكن وقف الوثائق المطبوعة لأنه لا يوجد بديل للوثائق المطبوعة. وقال إنه يود أن يوضح أن لبعض الوفود أنه بينما لا تتوفر الموارد لدى الأمانة العامة لتزويدها بالحواسيب فإنها على استعداد للمساعدة في ربطها بالشبكة وتنظيم دورات تدريبية لأعضاء الوفود.

٩١ - وأضاف أنه يجري تنقيح جدول المؤتمرات والاجتماعات لعام ١٩٩٧، وأن آخر إحصاء يفيد بإضافة ٢٢٠ اجتماعا جديدا للبرنامج المعتمد في السنة السابقة. ولا يشمل هذا الرقم الاجتماعات الإضافية التي يلزم عقدها إذا تم تجديد ولايات الأفرقة العاملة الخمسة المفتوحة العضوية. ولا يمكن للأمانة العامة استيعاب اجتماعات جديدة دون تكاليف إضافية ما لم يتم جدولة انعقادها في أوقات لا تؤثر على طاقتها المتوقعة. وتم وضع مقترحات بمواعيد محتملة لمعظم الاجتماعات الجديدة وسيتم تعميمها على اللجنة قبل المشاورات الرسمية. وينبغي للوفود أن تأخذ كل هذه العوامل في الاعتبار، وأن تقرر مرة واحدة ألا تسعى إلى إرضاء الجميع بل أن تبحث عن حل لا يرضي الجميع بالتساوي وأصعب الحالات هي تلك التي يقترح فيها عقد دورة لهيئة فرعية جديدة في وقت واحد مع دورة الهيئة الأم. وذلك لا يمكن تحقيقه عادة بدون تكاليف إضافية.

٩٢ - وهناك أيضا إتجاه متزايد نحو عقد اجتماعات هامة أثناء انعقاد الجمعية العامة، نظرا لأن الوفود ترغب في الاستفادة من وجود وزراء حكوميين في نيويورك. وللأسف إن ذلك كان ترفا في الماضي. ومهما كانت أهمية الاجتماعات فليس من الممكن استيعابها لعدم توفر حتى غرفة لعقد الاجتماع.

٩٣ - وفيما يتعلق بالأسئلة التي طرحتها كوبا ومصر، سوف تُقدم بعض التفصيلات في المشاورات غير الرسمية. ولم يتم بعد إدراج الحلقة الدراسية الإقليمية التي تعتزم اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في الجدول لأن موعد ومكان انعقادها لم يتقررا بعد. وبالإضافة إلى ذلك، مازال على الجمعية العامة أن تعتمد برنامج عمل اللجنة الخاصة لعام ١٩٩٧. وتستند التوقعات بأنه لن تطلب خدمات مؤتمرات للحلقة الدراسية إلى التجربة المستفادة من انعقاد آخر حلقة دراسية حيث لم تستخدم هذه الخدمات بالنسبة لها. والسؤال المتعلق بالفقرة ٢١ من تقرير لجنة المؤتمرات ينبغي أن يوجه إلى اللجنة وليس إلى الأمانة العامة. وقد طرح سؤال آخر يتعلق بمجلس الأمن، إن المجلس لم يدرج في العينة المستخدمة لقياس معدلات الاستفادة من خدمات المؤتمرات نظرا لأنه لا يضع جدولا لاجتماعاته مقدما ويجتمع كل يوم تقريبا. أما

بالنسبة للسؤال الذي طرحته مصر، فقد كتب رئيس لجنة المؤتمرات إلى رئيس اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ومن المأمول أن تحل المسألة في هذه المرحلة. وقامت الأمانة العامة بإبلاغ جميع الأمانات ورؤساء اللجان المعنية بقرار تجنب عقد اجتماعات خلال الأعياد الدينية الإسلامية.

٩٤ - وأخيرا، إن التعليقات التي أدلى بها ممثل باكستان في جلسة سابقة لا تتعلق ببند جدول الأعمال قيد النظر. فقد صرح ممثل باكستان بأن المترجمين الشفويين يقومون دائما في الساعة الواحدة بعد الظهر والساعة السادسة مساء بتذكير الوفود بأن الوقت قد حان لرفع الجلسة. ويضطر المترجمون الشفويون إلى القيام بذلك عند الضرورة، وذلك لأنه إذا كانت الهيئة المعنية تعتزم مد انعقاد الجلسة إلى ما بعد الفترة العادية المحددة بعشرين دقيقة، فإن خدمات الترجمة الشفوية يلزمها أن تعرف ذلك حتي يمكنها أن تأتي بفريق جديد من المترجمين الشفويين. غير أنه لا يعتقد أن المترجمين الشفويين قد رفضوا على الإطلاق البقاء في مواقعهم في حالات المد العادية التي تبلغ ١٥ أو ٢٠ أو حتى ٣٠ دقيقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحـُجة القائلة بأن المترجمين الشفويين يرغبون في الإنصراف يستخدمها الآخرون الذين يريدون رفع الجلسات في الوقت المحدد وإن كانوا يفضلون عدم التصريح بذلك علنا.

٩٥ - وبالنسبة لسؤال ممثل باكستان عما إذا كان المترجمون الفوريون هم وحدهم الذين يعتريهم الإجهاد في الأمم المتحدة، قال إن الرد على ذلك هو بالنفي طبعا. ومع ذلك، ربما كانوا هم الوحيدين الذين يعملون تحت ظروف صعبة، إذ يقضون ست ساعات في اليوم داخل كبائنهم، ولا يمكنهم أثناء العمل أن يغادروا القاعة أو أن ينصرفوا مبكرا أو يتحدثوا إلى أي شخص. كما أن عملهم يتطلب مستوى رفيعا من التركيز. لذلك ففي حين أنهم ليسوا الوحيدين الذين يعتريهم الإجهاد، فمن المحتمل أنهم ينصرفون من قاعة الاجتماع بشعور من الإجهاد أكثر من أي شخص آخر.

٩٦ - وقال إنه يتفق تمام الاتفاق مع بيان ممثل باكستان بأن هناك حاجة إلى بحث المسألة بمزيد من التعمق، وأغلب الظن أنه بعد القيام بذلك سوف يتبين أن ظروف عمل المترجمين الشفويين في المنظمات المماثلة أنسب بكثير منها في الأمانة العامة.

٩٧ - الآنسة بويرغو رودريغز (كوبا): قالت إنه مما يبعث على الدهشة أن الحلقة الدراسية التي تعتزم اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار عقدها لم تدرج في جدول المؤتمرات. ففي مناسبات أخرى عندما لا يكون موعد ومكان الاجتماع قد تحددا بعد، يشار في جدول المؤتمرات إلى أنه مازال يتعين اتخاذ قرار بشأن المسألة.

٩٨ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية)، يؤيده السيد بوينتون (الولايات المتحدة الأمريكية): طلب إلى الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم أن يقدم إلى اللجنة نسخة كتابية من بيانه حتى يمكن بحثه بمزيد من التعمق في المشاورات غير الرسمية.

٩٩ - السيد سيال (باكستان): قال إنه بينما يتفق مع التعليقات التي أدلى بها الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم، فإنه لا ينبغي إغفال أهمية الاجتماعات. وقال إنه يحتفظ بالحق في دراسة المسألة في وقت لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠